مدينة صيدا في التاريخ الحديث

مظاهر من النشاط الاقتصادي والاجتماعي

زينة إبراهيم حبلي*

- **أهمية صيدا وموقعها**

ذهب الباحثون في تفسير اسم صيدا وصيداء مذاهب شتى، فبعضهم يرجعها إلى العهد القديم، فينسبون صيدا إلى صيدون الابن البكر لكنعان بن حام بن نوح، وقد أخذ مؤرخو العرب وجغرافيهم بهذا التفسير. وهناك تفسير آخر يدل على أن الاسم مشتق من الجذر السامي "صيد" بمعنى صيد الأسماك، وقد أشار هوميروس إلى أن السمك في صيدون أوفر من الرمال، أما في المصادر العربية فقد عرفت باسم "صيدا" وقد استمر اسمها على هذا الشكل.

تقع مدينة صيدا خلف رأس ممتد في البحر الأبيض المتوسط، إلى الجنوب من مدينة بيروت بنحو 45 كيلومترًا، في سهل ساحلي ضيق شديد الخصوبة وافر المياه إذ يغذيه مياه نهر الأولي ونهر سينيق ونهر الزهراني[1]، ينحصر بين السفوح الغربية لجبال لبنان الجنوبية وبين البحر، وتبلغ مساحة المدينة 7 كيلومترات مربعة[2]. وكان لهذا الموقع الجغرافي على شبه جزيرة متوغلة في البحر أعظم الأثر في تقرير مصيرها كميناء تجاري مهم عبر حقب التاريخ المختلفة، وتفوق دورها البحري وانتماء أهلها إلى البحر بهدف التجارة وتصريف المنتجات المختلفة من زراعية وصناعية. ولقد أهدت صيدا بعضًا من محاسنها هدية صغيرة إلى البحر وهي جزيرة صغيرة في الجهة الغربية منها.

هي إحدى المدن الرئيسة على الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وهي من أقدم مدن العالم[3] وأم المدن الفينيقية، سجلت هذه المدينة صفحات مجيدة عبر حقب التاريخ، ويروى بأن باني هذه القصبة هو "صيدون" أكبر أولاد كنعان بن حام بن نوح[4]، وحافظت على استقلالها، ووقفت بوجه الفاتحين، كما مرّت أحوالها التجارية والسياسية بمحطات تاريخية مهمة.

- **أحوال التجارة في مدينة صيدا**

إن دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة ما، يُعدّ أهم من دراسة التاريخ الحدثي لها، إذ يصبح هامشي بالنسبة إلى دراسة تطور البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد مسيرة التاريخ فيه، لأنها تبين حياة الشعوب. وبما مرت به مدينة صيدا في تاريخها الطويل ما أهلها لتكون أنموذجًا لدراسة تطور التاريخ الاقتصادي فيها.

في العهد الصليبي كانت بيروت وصيدا من المدن الثانوية في التجارة الداخلية[5]. ومنذ أواسط القرن الخامس عشر، باتت صيدا أحد موانئ الشام من حيث موقعها

كمرفأ تجاري على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهي حتى ذلك الوقت لا تزال مدينة صغيرة، إلى أن جدد بناءها الأمير فخر الدين المعني وبنى بها قصرًا فخمًا وخانات كثيرة[6]، كذلك أنشأ جسرين؛ الأول على نهر الأولي شمال المدينة، والثاني على نهر القاسمية 20 كيلومترًا جنوب المدينة، إلا أنه ردم المرفأ ليمنع السفن العثمانية من الوصول إلى المدينة، لذلك تضطر السفن الآتية إلى صيدا من أن ترسو إلى جانب جزيرة صخرية على نحو ميل من البر وقاية لها، وقد عين ولده الأمير علي بن معن ليحكم صيدا. وكان لصيدا علاقات كثيرة مع أوروبا لاسيما مع مرسيليا منذ عهد الأمير فخر الدين واستمرت هذه العلاقات بعد موته، فبقيت ميناء للأمراء المعنيين والتنوخيين والشهابيين، كما كانت ميناءً لدمشق[7]، وهذا ما سمح للتجارة فيها بالدخول المبكر في السوق العالمية، ومكّنها بالتالي من خلال هذا الموقع من تشكيل شبكة اتصال مع مدن الساحل والداخل، فتحولت خلال مراحل من تاريخها إلى مركز استقطاب للحركة التجارية المحلية والعالمية، وهو ما ترك أثرًا مهمًا في تاريخها وتطورها وازدهارها.

في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أخذت صيدا تحظى بازدهار اقتصادي وتجاري مرموق، ليس في لبنان فحسب، بل في الشرق العربي كله، فهي ليست عاصمة المعنيين التجارية فحسب، بل والسياسية أيضًا، وكانت مركز الحكام العثمانيين منذ العام 1660 بأمر من والي الشام أحمد باشا كوبرلو لمراقبة أوضاع جبل لبنان إثر موت فخر الدين، وأول الباشوات الذي تولى هذا المنصب هو علي باشا الدفتردار[8]، وجاءت اتصالات صيدا مع الغرب، فكانت بمنزلة إرساء الدعائم المستقبلية لسياسة لبنان المنفتح عليه، والذي يرقى تاريخ أقدم الجاليات الأوروبية فيه إلى عهد الصليبيين[9].

وبدا دور صيدا الريادي في التجارة لاسيما القطن[10] إذ كانت الأهراء، والمركز التجاري الأوسع في لبنان وفلسطين وسورية، لم يكن لها من منافس آنذاك في



هذا المجال سوى حلب. كما اشتهرت بزراعة قصب السكر[11]. إلى أن عين أحمد باشا الجزار واليًا على صيدا سنة 1776 فنقل مركز الولاية إلى عكا عام 1779 لحصانتها، وعزم على سكن عكا بصورة نهائية، كما أنه طرد جميع التجّار الأجانب من صيدا وعيّن من قبله متسلمًا عليها[12]، وضغط على الفرنسيين لينقلوا قنصليتهم العامة من صيدا إلى عكا، فنزلوا عند رغبته عام 1785 ولم يبق في صيدا إلا نائب القنصل الفرنسي، إذ ذاك ضعف أمر صيدا، لكن بقيت الإيالة يطلق عليها اسم إيالة صيدا، وبقيت تجارتها الداخلية مزدهرة حتى منتصف القرن الثامن عشر، حين ورثت بيروت هذا المركز منذ العام 1864 بعد التقسيم الجديد لبلاد الشام[13].

وقد مرَّ على صيدا، في القرن الثامن عشر، أثناء سياحته في سوريا السائح الفرنسي الشهير فولني (Volney)، وقال بأن الفرنساويين يوردون إلى صيدا بضاعة تساوي مليوني فرنك أي مائة ألف ليرة عثمانية ذهبية (ما يعني أن الليرة الواحدة تساوي عشرون فرنكًا)[14]، ويستوردون منها القمح والشعير والذرة والقطن والسمسم والتبغ[15].

كما يشير في موضع آخر، إلى معاملة المحليين الذين كانوا يدفعون ضرائب تزيد عن عشرة بالمئة، في حين لم يدفع الأوروبيون سوى ثلاثة بالمئة، ويعلق على ذلك بقوله: "يندر وجود دولة في العالم تعامل التجّار الأجانب أفضل مما تعامل التجّار المحليين"[16].

– ارتباط الأحوال التجارية في القرن التاسع عشر بالأوضاع السياسية

في القرن التاسع عشر اقتصرت تجارة صيدا على محاصيل الحرير والدخان[17]، وكانت أسعار الحرير تتراوح بين 150 إلى 160 قرشًا في الرطل. وفي تقرير قنصل النمسا عن مدينة صيدا خلال حكم محمد علي باشا بتاريخ أول تموز 1833، أن محصول هذه السنة من الحرير كان شحيحًا يكاد يبلغ نصف محصول السنين السابقة، وأن الحكومة المصرية كانت تنوي احتكار كل منتوجات البلاد لاسيما الحرير لكنها تتردد في المضي بهذا الأمر، لأن ذلك يضرّ بمصلحة مُلاك الأراضي والتجّار، وأيضًا أصحاب المراكب.

وفي تقرير آخر للقنصل النمساوي عن صيدا مؤرخة بتاريخ 14 كانون الأول عام 1833 ورد أن إبراهيم باشا يفكر أن يجعل مركزه في صيدا بعد أن يصلح ميناءها، وهو إن فعل ذلك نهضت تجارة هذا الثغر من كبوتها[18]. وهناك شهادة أخرى على أن شاطئ صيدا مهيأ ليكون ذا تجارة عامرة وبشكل محتمل في ظل حكم إبراهيم باشا ما أشار إليه أحد المبشرين ويدعى جون كارن[19] (John Karen).

من الناحية الاجتماعية وقع في صيدا بتاريخ 7 كانون الثاني 1837 زلزال قوي تهدمت على إثره بيوت كثيرة. ويُلاحظ من خلال هذا التقرير أنه كان يوجد في صيدا معسكر فرنساوي تهدم كله تقريبًا[20]. استمر تردد الهزات بشكل عنيف وطويل في منطقة صيدا وجوارها، وبحسب تقرير

القنصل النمساوي التالي بتاريخ 9 كانون الثاني 1837، أن من نتائجها فقد بعض الناس أرواحهم بالإضافة إلى خسائر مادية كثيرة. وبسبب الحصار الذي ضرب على عكا تحولت تجارتها إلى حيفا[21]. أما القنصل النمساوي ففضل الإنتقال إلى صيدا بسبب الحصار المفروض على عكا، وذكر بأن تجارة صيدا تقتصر على الدخان الذي يصدر إلى مصر، وعلى القليل من الحرير[22]، أما واردات المدينة فهي الأقمشة والأرز وبعض المأكولات[23].

في النصف الثاني من العام 1837 بدأت حملة التجنيد لصالح الجيش المصري في المنطقة، وكان الناس يتهربون منها، أما عن أبناء مدينة صيدا فقد جُند منها وحدها خمسون شابًا[24].

من ناحية اهتمام إبراهيم باشا بالقناصل والتجّار الأوروبيين، فقد عانوا الأمرين نتيجة تعدياته عليهم وعدم اهتمامه بهم[25]، وقد وقّع القناصل والتجّار الأوروبيون احتجاجًا سردوا فيه كل التعديات التي تعرضوا لها، وكان هذا من الأسباب التي حملت الدول الأوروبية على الإنضمام إلى رأي إنكلترا والعمل معها على إعادة سوريا إلى الدولة العثمانية. لكن قصد إبراهيم باشا من أعماله هذه على تخليص أبناء المنطقة من سيطرة المرابين الأوروبيين على موارد البلاد، فقد كانوا، أي الأوروبيين، يسلّفون الفلاح على المحصول ويشترونه بالأسعار التي توافقهم، إذ لا يخفى على أحد أن من يضع أسعار البضائع هم الأوروبيين وليس المنتجين من الوطنيين، وكان شراء البضائع ممنوع على السكان المحليين[26]، وبنتيجة أعمال ابراهيم باشا هذه أن شُلت التجارة الأوروبية في المنطقة[27] لبضع سنين، فبين عامي 1830 و1860 فقدت صيدا بعض من دورها الاقتصادي لصالح مدينة بيروت، على الرغم من استمرار مرفأها القيام بدوره التجاري، هذا الوضع دفع بمدحت باشا الوالي العثماني إلى التفتيش عن طرق برية جديدة للمدينة، فأنشأ طريقين؛ واحدة باتجاه دمشق مباشرة من صيدا، وأخرى عبارة عن سكة حديدية من صيدا باتجاه فلسطين[28]، رغبة منه في تنشيط تجارة المدينة بعد أن شكا أهلها ضيق الأحوال الاقتصادية، فربطت صيدا بشبكة من الطرق البرية. وكانت حركة نقل البضائع والمنتجات من أسواق المدينة باتجاه الداخل تعتمد في البداية على القوافل، وقد بلغ عدد القوافل بين صيدا ودمشق، في الربع الأول من القرن التاسع عشر، ثماني عشرة قافلة سنويًا بلغ مجموع بغالها 169[29]، وكانت مدة مسيرة القافلة بين بيروت وصيدا تصل إلى سبع ساعات[30]، وكانت صيدا ترتبط بصور وعكا، كذلك بدمشق والداخل، ومع بيروت ومدن ساحلية أخرى بقوافل منتظمة. وباتت تسير رحلات إما يومية أو كل يومين أو أسبوعية وذلك حسب الأهمية الاقتصادية لهذه المدينة[31].

فاستمرت التجارة الداخلية على نشاطها، ومن خلال دراسة وثائق محكمة صيدا الشرعية يتبين أن هناك أحياء أو حارات تدل على أنها متخصصة بعمل ما، مما

يشير على نشاطها التجاري المستمر رغم الصعاب، فمثلًا يوجد في صيدا حارة الدباغة[32]، محلة المسالخية، وسوق العطارين، وسوق البياطرة، خان الحمص، خان الأرز، محلة الملاحة، قهوة خان البلاط، ساحة القمح، ومحلة الفواخير المختصة بصنع الفخار[33] ومحلة النواعير شمالي نهر البرغوث.

أما عن الإنتاج الزراعي في المدينة فإنها تبلغ ما يقارب سنويًا 70 مليون برتقالة و30 مليون ليمون حامض[34]. إضافة إلى ذلك يوجد في صيدا مطاحن على ضفاف نهر الأولي، منها: مطحنة دار الرحا، المعروفة بطاحونة الأمير، وهي تشتمل على ثلاثة أحجار مطبقة، يتم دورانها من الماء الجاري من نهر الأولي. ومطحنة مقيدح وقد نسبت المحلة الموجودة فيها إليها، وطاحون بالقرب من نهر البرغوث، كما ذكرت الوثائق إلى وجود دباغة واقعة على على ضفاف نهر القملي.

في نهاية القرن التاسع عشر عام 1864 حصل تغيير في التقسيمات الإدارية في الولايات العثمانية، فألغيت إيالة صيدا وبرزت ولاية سوريا، التي تألفت من ثمانية سناجق، كان سنجق بيروت أحدها، كما تشكل من أربعة أقضية هي: قضاء بيروت، وقضاء صيدا، وقضاء صور، وقضاء مرجعيون. لم تعجب أهالي صيدا هذه التقسيمات الإدارية الجديدة، التي جعلت مدينتهم تصبح مركز قضاء يتبع متصرفية بيروت، التي تتبع بدورها ولاية سوريا، لذلك تقدموا بعريضة إلى السلطات، يطلبون فيها الإنضمام إلى متصرفية جبل لبنان، وذلك حتى يفيدوا من الإمتيازات الضريبية التي أخذ يتمتع بها سكان الجبل، وكان وراء هذه العريضة ثلاثة من الشخصيات الصيداوية ينتمون لعائلات الأسير والزين والبزري[35]، لم تستجب السلطات لهذه العريضة، وبذلك بقيت صيدا ضمن ولاية سوريا. وفي سنة 1878 قدمت معظم مدن الساحل عرائض إلى السلطات العثمانية تطلب فيها الإنفصال عن ولاية سوريا، لما يسببه هذا الإلحاق من صعوبات اقتصادية بسبب بعد مركز الولاية (دمشق) عن الساحل، فصدر عندها عام 1888 الفرمان السلطاني بإنشاء ولاية بيروت، وإلحاق صيدا بها، وذلك استجابة لمطالب السكان، ولازدياد أهمية بيروت وبعض مدن الساحل من الناحية الاقتصادية والعمرانية. فأصبحت بلاد الشام مقسمة إلى ثلاث ولايات هي: دمشق وبيروت، وحلب ومتصرفتي جبل لبنان، والقدس، وكان لواء بيروت مؤلف من ثلاثة أقضية هي: قضاء صيدا، وقضاء صور، وقضاء مرجعيون، ضمت جميعها 291 مدينة وقرية، وهكذا ألحقت صيدا بولاية بيروت منذ العام 1888[36] بسبب ازدهار بيروت التجاري.

- توسع النشاط التجاري وأسواق التصريف

في مطلع القرن العشرين، ومن خلال دراسة النشاط التجاري لمدينة صيدا يتبين تفاعل أنماط علاقات الإنتاج داخل المجتمع الصيداوي، وترابط هذا القطاع مع القطاعات الأخرى، كما وارتباطه بالواقع

الاجتماعي للمدينة، وانعكاس الحالة السياسية التي مرت بها المدينة على اقتصادها. ويبدو أن هناك تكاملاً إنتاجيًا بين الزراعة والتجارة والصناعة وحتى الإنتاج الحرفي، فنجد أن بعض المنتجات الزراعية قد ارتبطت بشكل وثيق بالتجارة وبالإنتاج الحرفي، فكانت تتحول إلى منتجات صناعية ليتم تصديرها إلى المناطق المجاورة أو إلى الخارج. وظهر الاهتمام الأوروبي بالإنتاج المحلي، مع ظهور الإنتاج البضاعي ضمن المناطق الخاضعة للسيطرة العثمانية.

وكانت مدينة صيدا ضمن المناطق التابعة للحكم العثماني، الذي دخل في السوق العالمي، وفرض نفسه في تحديد نوعية الإنتاج الذي يتطلبه، وتخصص في زراعة وانتاج أنواع معينة تلبي حاجة السوق الجديدة، مع انهيار للإنتاج التقليدي السابق. وتحول مركز الثقل الاقتصادي العثماني إلى المدن الساحلية ومنها بطبيعة الحال مدينة صيدا، فنجد بأن معظم السلع المصنعة كان لها طابع تجاري، وأدى التوسع في أعمال التجارة إلى التوسع في أعمال الوساطة، وإنشاء البيوتات التجارية، وأعمال الوكالات التي يعمل لصالحها عدد من المعتمدين، وتنظم عمليات تجميع البضائع، إضافة إلى نقلها وتخزينها استعدادًا للتصدير، وتوزيع ما تم استيراده. ونتيجة ذلك أخذت تنشأ داخل المدن طبقة تجارية وسيطة ربطت الإنتاج المحلي والريفي بشكل خاص بالسوق العالمي هذا من جهة، ومن جهة أخرى أخذت هذه الطبقة بتدعيم مراكز بورجوازية تجارية في المدن[37].

وفي مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى اشتهرت صيدا والمناطق المجاورة لها بزراعة شجرة التوت لتربية دود الحرير من أجل استخراج الحرير من شرانقها[38]، ففي العام 1902 صدّرت صيدا 50 ألف صندوق برتقال وليمون حامض[39]، ويقدّر محصول الأكيدنيا بستمائة قنطار، إضافة إلى استخراج القز. وفي العام 1904 صدّر رمان إلى القطر المصري ما يقارب 600 قنطار[40]. وفي العام 1905 بلغت كمية البرتقال والحامض المصدّرة إلى الأستانة وأوروبا 46000 صندوق و46000 صندوق إلى ليفربول، وأيضًا إلى الإسكندرية كان يصدّر كميات كبيرة من البرتقال والحامض[41]. وهذا إن دل على شيء فإنه يؤشر إلى حجم المنطقة المزروعة من الحمضيات وأهميتها في صيدا. وصدّر من الموز بقيمة 3 آلاف ليرة فقط إلى بيروت، إضافة إلى تصدير منتجات أخرى كالشرانق والفول والتين اليابس والزيت والزيتون وماء الزهر والزبيب والأكيدنيا والتبغ والبيض والدجاج... أما أهم واردات صيدا فكان الكاز والسكر والأرز الإنكليزي والأرز الرشيدي والبن والملح والطحين والحبوب والحصر وفول العبيد والخشب والجلود والجبن العكاوي من عكا وحيفا 800 سحارة والبصل والتنباك والدخان.

نشطت تجارة صيدا الداخلية، منذ فتح طرق المواصلات بينها وبين المدن السورية، وتألفت شركات نقل، أصحابها من

أبناء صيدا، لتسيير خطوط منتظمة بين صيدا وبيروت، ففي تشرين الأول 1902 أعلن "عبد الفتاح النعماني" عن تأسيس أول شركة نقل منظمة بالعربات بين المدينتين، وكانت تسير عرباتها من بيروت إلى صيدا مرة واحدة في النهار ثم تعود في اليوم التالي، ثم تتالى تأسيس شركات النقل لتسيير رحلات بين المدينتين.

بعد ذلك بدأت السيارات تظهر على طرقات بلاد الشام، وأعلنت في ربيع العام 1909 شركة "عبد الفتاح النعماني" عن إقامة خط نقل منتظم للنقل بالسيارات بين بيروت وصيدا بمعدل مرتين يوميًا وبمدة ساعتين ونصف الساعة والأجرة ريال مجيدي واحد، وكان له السبق في تسيير رحلات بين المدينتين ثم لحقته باقي الشركات[42].

ومن أسباب ازدهار تجارة صيدا الداخلية أيضًا اعتماد المدينة كمركز تجاري لعدد من البلدات والقصبات المجاورة لها، وتفضيلهم الابتياع والشراء من صيدا على عداها من المدن الساحلية نظرًا لأن الأسعار فيها أقل من أسعار البضائع في بيروت، ولوجود عمّال صناعيين مهرة في الصنائع كافة، فتردد على صيدا سكان قضائها ومن المناطق الأخرى كالنبطية ومرجعيون وحاصبيا وراشيا، وقسم من أهالي صور وبلاد بشارة، كما يقصدها أهالي قضاء جزين، وقسم من أهالي الشوف ودير القمر[43].

أما مرفأ صيدا، فقد أخذ يستعيد زخم حركته منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وامتد نشاطه، بالإضافة إلى موانئ الساحل السوري ومصر وقبرص، إلى أوروبا. وقد أشار إلى ذلك تقرير لأحد القناصل في تلك الفترة إلى أن ميناء صيدا يحتاج إلى مبلغ ما يعادل 15 ألف دولار لإعادة إصلاحه، وليصبح قادرًا على استيعاب أكبر السفن ومنافسة كل الموانئ المماثلة[44]. وأنشئ أول خط ملاحي منتظم للبواخر العثمانية سنة 1886 بين بيروت وصيدا، ثم أخذ الارتباط بخطوط ملاحية مع المدن المختلفة يزداد باضطراد، حتى اتصلت صيدا بشبكة واسعة من الخطوط الملاحية المنتظمة مع موانئ البحر الأبيض المتوسط كافة، وبعض موانئ البحر الأسود والبحر الأحمر وأوروبا وأميركا، من دون أن يؤثر على حركته كثيرًا وجود ميناء بيروت قربه، وظل وضعه في تقدم حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

وكما حصل تقدم في وسائل النقل، كذلك الأمر بالنسبة لوسائل التخاطب والاتصال، وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر كانت تنطلق من بيروت إلى صيدا رحلتان بريديتان على الخيول في الأسبوع الواحد، ويومين آخرين بين صيدا والمدن جنوبها أسبوعيًا. أما في مطلع القرن العشرين فنشطت حركة البريد في بلاد الشام فصارت أربعة أيام في الأسبوع، وخصص لها عربة خاصة، وبعد العام 1907 بات نقل البريد يوميًا بين صيدا وبيروت، كما كانت البواخر العثمانية تنقل البريد بين الموانئ السورية مرتين في الأسبوع، ما ساعد على سرعة الاتصال، كما ساعد التجّار على سرعة إنجاز الأعمال[45].

أما أهم صادرات صيدا للعام 1907 فكانت إلى الإسكندرية الشرانق 160,000 كيلو وتين يابس 75,000 وزيت 50,000 كيلو وزيتون 35,000 كيلو وزبيب 13,000 كيلو، وماء الزهر 4,000 كيلو إلى سورية ومصر والأستانة، وأكيدنيا 2,500 سحارة إلى بيروت والشام الخ... دخان (تبغ) 78,000 أقه من صيدا وصور إلى القطر المصري، وبرتقال والليمون الحامض 18,000 حبة يوميًا في وقت الموسم إلى بيروت ولبنان وسوريا، بينما صدّر إلى الخارج 50.000 صندوق إلى الأستانة وروسية وانكلترا، وصدّر منه 3.000 صندوق إلى مصر، أما الجلود المهيأة فصدّر منها 250 ربطة إلى بيروت وقبرص. وأهم واردات المدينة، كانت الكاز والسكر والأرز الإنكليزي والرشيدي والبن لاسيما العدني منه، والملح والطحين والحبوب والخشب وجبن العكاوي والقشقوان وأقمشة وحرائر [46]...

ومنذ مطلع القرن العشرين أخذت الحركة التجارية في صيدا تزدهر وتزداد، حيث اتسعت تجارة الأقمشة على سبيل المثال، ويرجع ذلك إلى ازدياد عدد تجّار الأقمشة فيها، وإلى إقبال أهالي المناطق المجاورة على الشراء من أسواق صيدا بدلًا من سوق بيروت، لعدة أسباب منها: توفير مصاريف الانتقال إلى بيروت، ولرخص الأسعار في صيدا عنها في بيروت لنفس النوع من المواد أو السلع المشتراة، بالإضافة إلى أن التجّار الصيداويين أخذوا يجلبون الكثير من السلع التي كانت متوفرة في بيروت، بحيث أخذ التجّار في صيدا يستوردون الأرز والكاز والسكر والبن والجلود وفستق العبيد مباشرةً من بلدانها من دون وساطة بيروت، مما جعل أسعارها في صيدا تقلّ عن أسعار مثيلتها في بيروت.

ويبدو أن الحمضيات لاسيما البرتقال والليمون الحامض، كانت تُعدّ من أجود المنتجات في صيدا وطرابلس على السواء على طول الساحل لبلاد الشام، وصدّرت كميات كبيرة منها لإنكلترا عبر مرافئ طرابلس وصيدا وبيروت وقدرت هذه الكميات المصدرة عام 1909 بـ350000 صندوق، ووصلت هذه الكمية عام 1910 إلى 344200 صندوق، كما قدرت هذه الكمية عام 1911 بحوالي 209800 صندوق، ووصلت هذه الكمية عام 1912 إلى ما يقارب 220860 صندوق من البرتقال[47]. وعلى العموم فإن بساتين صيدا كانت تعطي أكثر من خمسة عشر نوعًا من البرتقال والليمون الحامض وسائر أنواع الحمضيات[48]. بينما مجمل المحصول الزراعي لصيدا وقضائها كان يتكوّن من القمح والشعير والذرة البيضاء والعدس والحمص والجلبان والفول والتبغ والقز، ناهيك عن إنتاج ما يقارب 1250 ألف أقة زيت (تنتجها 25 ألف شجرة زيتون) و6 ملايين أقة إيكي دنيا وليمون وماندرين[49].

وراجت صناعة القرميد أيضًا في مدينة صيدا، إذ فتح معمل لصنعه فيها عام 1907، كما نشطت صناعة الجلود المهيأة في مدابغ المدينة، وصدّر قسم كبير منها

إلى بيروت وقبرص، ناهيك عن رواج باقي الصنائع كالحفر والحدادة، لأن أربابها باتوا على قدر من الاتقان يقصدهم العديد من أهالي المدن الكبيرة، فضلًا عن رواج صناعة الحلويات، واتقان عدد من الأهالي أصول التجارة الخارجية.

- ازدهار الأعمال الصناعية في صيدا في النصف الأول من القرن العشرين

عرفت مدينة صيدا أنواعًا مختلفة من الحرف اليدوية منذ زمن بعيد، وأن قسمًا كبيرًا من هذه الحرف استمر قائمًا إلى فترة ما بعد الحرب وظهور الكيان السياسي للبنان الذي أعلنه الإنتداب الفرنسي عام 1920. وإذا كانت معظم الصناعات المحلية قد غلب عليها طابع الصناعة اليدوية أو طابع المعامل الحرفية الصغيرة، فإن وتيرة تلك الصناعات أخذت تتصاعد، وشكلت هذه الحرف استجابة لتلبية قسم من حاجات السكان. فبعض هذه الحرف كان على ارتباط وثيق بالأرض وبالإنتاج الزراعي تحديدًا. فمعاصر الزيت في صيدا لم تكن لصيدا وحدها، بل كانت تشمل العمق الزراعي لمنطقة أوسع تمتد إلى المناطق الداخلية المجاورة للمدينة. وكانت هذه المعاصر تعمل على استخراج زيت الزيتون من جهة، وتزوّد بالمادة الأولية معامل الصابون الموجودة في صيدا، وكل المعاصر المستخدمة هي من النوع الميكانيكي[50]. والأمر نفسه ينطبق على عملية طحن القمح، حيث انتشرت في مختلف أنحاء البلاد السورية التي كان بعضها يعمل على الماء، والبعض الآخر يعمل على النفط، ويوجد بعض هذه المطاحن في صيدا[51].

وكانت بعض بساتين صيدا تعتمد على النواعير لريّها بمحركات بخارية[52]، وبعض البساتين تسقى من عدة عيون أو سواقٍ تجري في المدينة، إضافة لنظام ري لسهل صيدا كانت تعطى حصص المياه له بالعدل يعتمد على نهر الأولي والجداول الموجودة شمال المدينة، ووسيلته الرئيسة قناة الخاسكية، بينما في جنوبها يعتمد نظام الري على نهر سينيق والجداول والآبار ووسيلته الناعورة [53].

ونجد بأن الصناعات أو الحرف اليدوية تتوارثها الأسرة الواحدة في العادة، فيأخذ الابن "سرَّ الصنعة" عن أبيه، ويحتفظ به ليعلمه إلى ابنه. وكان من نتيجة توارث الأسرة الواحدة لصنعة أو حرفة معينة وتخصصها بها، أن يغلب اسم الصنعة على اسم العائلة الأصلي، ويلصق بها فتعرف به وتشتهر بين الناس باللقب الجديد.

وفي صيدا الكثير من العائلات التي تحمل أسماء تدل على الحرف أو صنعة ما كانت قد اختصت بها. من أمثلة على ذلك: عائلات السروجي والبني والنحّاس والرواس والشّعار والمغربل والكيال والجوهري والزعتري والشماع والسايس والملاح والسكاكسني والبيطار، وعدد من العائلات التي لها علاقة بالحرير مثل الحريري وفتال وصباغ والعقّاد والحلاّل... ويمكن أن تعطي فكرة عن الصناعات التي كانت رائجة في صيدا آنذاك.

وهناك حرف أخرى اشتهرت بها مدينة صيدا في مطالع القرن العشرين صباغة الأقمشة[54]، وقد حاول الأخوة أبيلا إنشاء معمل لنسج الحرير وصنع الأثواب الشبيهة بالحرير الدمشقي سنة 1864، فإلى جانب النسيج أخذوا يصدّرون كميات كبيرة من خيوط الحرير (الشرانق) إلى أوروبا، لكنهم لم يستمروا واضطروا لإغلاق معملهم لعدم قدرتهم على منافسة الحرير القادم من أوروبا[55]. كما ظهرت في صيدا صناعة القوارب أو السفن الشراعية، حتى أن صيدا باتت مقصودة من الثغور السورية في هذا العمل؛ ففي العام 1908 تم بها عمل ثلاث سفن شراعية تتراوح حمولتها من 120 إلى 140 طنًا، أما السفن الصغيرة أو ما يسمّى القوارب، فقد أنجز منها عدد لا بأس به وكلها غاية في الإتقان والمتانة[56]. بالإضافة إلى قيام مصانع الخشب لصنع الصناديق، لتعبئة الحمضيات المصدّرة إلى أوروبا، إلى جانب أن الصيداويين استطاعوا في مصانعهم تلك، أن يستخدموا أحدث الطرق في تغليف الفواكه المصدّرة لحفظها من التلف، وذلك بلف كل ثمرة بورق منسوج (Tissues) رقيق كانوا يستوردونه من الخارج[57].

وعرفت صيدا مشاغل لصياغة الحلى من الذهب والفضة، بالإضافة إلى باعة المجوهرات، وصناعة الأدوات النحاسية المختلفة. ومن الصناعات الصيداوية التي ذاعت شهرتها بشكل واسع ماء الزهر الصيداوي بحيث صدّرت صيدا منه إلى سوريا ومصر واسطنبول حوالى ستة آلاف كيلو عام 1905، وبلغت هذه الكمية عام 1907 حوالى أربعة آلاف كيلو، فضلًا عن صناعة الحلويات المختلفة.

يشار إلى أن ظروف الحرب العالمية الأولى، قد أثرت على التجارة الخارجية، فعانى الاقتصاد الزراعي في بلاد الشام، أزمة خانقة نتيجة إقفال أبواب التسويق للخارج[58]. على الرغم من ذلك، استطاعت المدينة الصمود بالرغم من تقهقر العديد من الصناعات الحرفية القديمة، والحالة الزراعية لم تتحسن، بل بقيت طرق الزراعة بسيطة أولية واستمرار الصناعات القديمة في الانحطاط ما أوجد حاجة ماسة إلى إحياء مشاريع جديدة تستعيض بها المدينة عمّا فقدته من صناعات قديمة، وهنا عمد عدد من أبناء المدينة إلى تجديد طرق الإنتاج في معاملهم كي يتمكنوا من مزاحمة البضائع الأجنبية، وما ساعد على فتح معامل وصناعات جديدة عودة بعض المهاجرين من أبناء المدينة حاملين معهم رؤوس الأموال والخبرة اللازمتين لاستثمارها في إنشاء معامل حديثة، إضافة إلى وجود عاملين أساسيين لنهوض الصناعة الوطنية وهما: رخص الأيدي العاملة، ورخص المواد الأولية.

وهكذا نجد أن الوضع الاقتصادي في صيدا تمحور حول قطاعين رئيسين: أولهما داخلي يقوم على الصناعات المحلية والزراعة، والثاني اعتمد على التجارة التي تنقسم بدورها إلى تجارة داخلية بين صيدا والمناطق المجاورة بحيث عُدّت صيدا سوقًا لما جاورها من قرى وبلدات، وأخرى تجارة

خارجية من خلال مرفأ المدينة حيث تتم عمليات الإستيراد والتصدير.

- التحولات البنيوية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

كانت التجارة العمل الرئيس الذي يتعاطاه سكان المدن بفضل موقع مركز البلاد الجغرافي الذي يجعلها حلقة الاتصال تجاريًّا بين أوروبا وآسيا، أدى ذلك إلى تعزيز موقع التجّار محليًّا، وبالتالي زيادة أرباحهم، وهذا ما أكسبهم مكانة مرموقة، وعلى امتلاك الوجاهة والأملاك العقارية، إضافة إلى النفوذ السياسي أيضًا بفعل علاقاتهم بالحكّام. وبفضل العمل التجاري لأن التجارة كانت قبل الحرب حجر الزاوية في الاقتصاد السوري، فكانت المدن أسواقًا للبلدان الداخلية في السلطنة العثمانية وكان التجّار في المنطقة، يربحون كثيرًا كوسطاء بين المنتجين والمستهلكين[59]. واستمر وضع ازدهار أعمال التجارة في المدن الساحلية وصيدا، نظرًا لقدرة التجّار على الاستفادة من التدفق السلعي الأوروبي، فعملوا كوسطاء بين أوروبا والداخل، وعلى إنشاء الوكالات التي كانت تشغل عدد من المعتمدين، وتنظم عمليات التجميع وشراء المواد الأولية بكميات ضخمة، والنقل والتخزين استعدادًا لتصديرها إلى أوروبا التي كانت بحاجة ماسة إليها، وتوزيع ما تم استيراده[60]، نتيجة ذلك استطاع هؤلاء أن يراكموا أموالًا وثروات كبيرة ما مكنهم من تعزيز تجارتهم وتوفير علاقات تجارية مع الخارج، واحتلال مكانة مرموقة، وباتوا من كبّار المستوردين، ما أدى إلى تشجيع بعض السكان المهتمين بالصناعات والحرف أو بالزراعة إلى ترك أعمالهم والإعراض عنها والإتجاه للعمل بالتجارة[61].

- الأوضاع في صيدا خلال الانتداب الفرنسي

بعد أن بدأ الإنتداب الفرنسي على بلاد الشام، أعطي الجنرال غورو صلاحية تنفيذ المخطط الفرنسي، فأصدر قرارات عديدة قضت بإنشاء مجموعة من الدويلات، ففي قرار رقم 299 تاريخ 3 آب 1920، نصّ على أن تلحق "إداريًّا كل من أقضية حاصبيا وراشيا والمعلقة وبعلبك بالأراضي اللبنانية"، وهي كانت تابعة في الأساس لولاية دمشق. أما المقاطعات التي ألفت لبنان الكبير وفقًّا للقرار 318 فهي متصرفية جبل لبنان وأقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا وفقًا للقرار السابق ذكره، وأقسام من ولاية بيروت وهي: سنجق صيدا وسنجق بيروت وقسم من سنجق طرابلس يشمل قضاء عكار وقضاء طرابلس وجزء من قضاء حصن الأكراد[62]، وبذلك تكون حدود دولة لبنان الكبير. ثم عدلت التقسيمات الإدارية في مرتين، وفي العام 1930 أجرت السلطات الفرنسية تعديلًا أخيرًا فقسمت الجمهورية اللبنانية إلى خمس محافظات هي: بيروت، جبل لبنان، لبنان الشمالي، البقاع، لبنان الجنوبي. واستمر هذا التقسيم حتى نهاية عهد الانتداب.

وبسبب هذا التقسيم انفصلت سوريا الطبيعية عن بعضها وأصبحت دويلات، لكن سلطات الإنتداب في الوقت نفسه،

اعتمدت مبدأ التوحيد الاقتصادي بين سائر المناطق الخاضعة لسيطرتها، وتحت إشراف السلطة الفرنسية العليا التي مهدت الطريق أمام سيطرت الاحتكارات الفرنسية على اقتصاد هذه المناطق الخاضعة لسيطرتهم وربطها بعجلة الاقتصاد الفرنسي.

وللدلالة على أهمية المناطق التي ألحقت بلبنان الكبير، أصدرت السلطة الفرنسية العليا التي يمثلها السيد روبير دي كيه، قرارًا يحمل رقم 1666 تاريخ 8 كانون الأول 1922، ينصّ على تعيين السيد فؤاد عازار مسؤولًا بصفة مؤقتة كرئيس لحوض السفن البحري في مرفأ صيدا خلال عطلة السيد شوو صاحب العمل الأساسي[63]. أما وضع ميناء صيدا الإداري والصحي، فكان له مأمورية صحية مرتبطة مباشرة بمكتب بيروت الصحي من خلال القرار عدد 1242[64]، وهذه المأمورية تشرف على سواحل قضاء صيدا.

في العام 1933 وبموجب مرسوم رقم 2505 أجيز اعتماد صيدا كمركز لانعقاد المحاكم السنية فيها وفي البقاع وجبل لبنان، ما يشير إلى استقلال المحاكم السنية بقراراتها بمعزل عن أي تدخل[65]، في 8 آب 1927 مُنح السيدان سليم خضر وأمين وهاب إمتياز توزيع القوة الكهربائية في مدينة صيدا مدة أربعين سنة، ومع نهاية مدة الامتياز تحلّ الحكومة اللبنانية محلها في استملاك هذه المنشأة، لأنها قد حددت مسبقًا من المنافع العامة، ثم أسقط هذا الحق في العام التالي[66] وما هذا الإجراء الذي اتخذته سلطة الانتداب في خصخصة هذا المرفق العام في صيدا وفي سائر المناطق اللبنانية، إلا لتأمين مداخيل هذا القطاع واستمراره. وعلى القاعدة نفسها جرى تلزيم جرّ المياه الصالحة للشرب إلى مدينة صيدا من نبعي كفروه وعزه إلى السيدين أيوب ثابت ورشيد عسيران[67]. وفي العام 1935 صدر مرسوم رقم 2158 مؤرخ في 10 آب 1935 يقضي بتحديد التعرفة القصوى لبيع القوة الكهربائية في صيدا وتقسم إلى التنوير العمومي وقيمتها خمسة عشر قرشًا سوريًا لبنانيًا للكيلوات بالساعة، وسبعة قروش ونصف سوري لبناني للتنوير مباني البلدية والجيش، أما أجرة العداد الشهرية فهي خمسة عشر قرشًا سوريًا لبنانيًا[68].

احتلت الزراعة مركز الصدارة في اقتصاد دولة لبنان الكبير والدويلات السورية، ونتيجة ضم المناطق الساحلية للبنان فقد أضيفت إليه مناطق غنية زراعيًا ولها منافذ بحرية بفضل موقعها، فضلًا عن الدور التجاري الممتاز الذي تؤديه هذه المدن الساحلية وبما توفره من مداخيل. لكن السياسة الاقتصادية للانتداب الفرنسي، لم تعمل طوال فترة الانتداب على تنشيط القطاع الزراعي، ولم توجه عنايتها نحو استصلاح أو زيادة مساحة الأراضي المزروعة، فقد ظل المزارعون يتحملون الصعوبات الزراعية الكثيرة، منها عدم استخدام الآلات الزراعية الحديثة، وتعزيز سلطات الانتداب للملكيات العقارية الكبيرة[69]، وعدم القدرة على مواجهة الآفات الزراعية.

أما على صعيد الصناعة المحلية، فسعت سلطات الانتداب إلى إنمائها، لكن بحدود عدم تشكيلها خطرًا على الرساميل والتوظيفات المالية الفرنسية في مناطق انتدابها. لذلك أصدرت عددًا من القرارات المهمة، منها إعفاء الآلات وبعض المواد الصناعية والوقود من الرسوم الجمركية مع وضع تعرفة جمركية حامية للصناعة المحلية. ومنذ سنة 1931 والتعرفة على الواردات تزداد، على الرغم من أن أصحاب الصناعات الوطنية لم يرتضوا بهذه التعرفة لأنها ليست عالية إلى درجة كافية للحماية[70]. ثم أصدر رئيس الجمهورية المرسوم رقم 2404 الذي يختص بنظام المعرض الدائم للمنتوجات اللبنانية[71]، وذلك رغبة من الدولة وسلطات الانتداب في دعم وتنشيط تصدير المنتجات اللبنانية، ولإيجاد صلة تجمع بين المنتج والمستهلك، ويمكن عرض جميع المنتوجات الصناعية أو اليدوية المصنوعة في لبنان.

لكن الملاحظة اللافتة بأن السياسة الفرنسية عُنيت بالمحافظة على الصناعات الحرفية التقليدية البسيطة، في الوقت الذي شجعت تمركز الصناعات في بيروت وضواحيها، وأكثر عنايتها كانت الصناعة اللبنانية التقليدية الحرفية، وخاصة استخراج الحرير وغزله وحياكته، إذ رعتها في مراحلها كافة، منذ زراعة أشجار التوت حتى تسويق المنتجات الجاهزة. وقد منحت هذه الصناعة معاملة خاصة لجهة الرسوم الجمركية والضرائب[72]، لكن المنافسة من جانب البضائع الأجنبية والمصانع الحديثة كانت قوية، وتغير الأذواق وارتفاع الأكلاف، أخذ الإنتاج ينخفض سنة بعد أخرى، حتى بدأ الناس يقتلعون الأشجار. ويصح القول بالنسبة للصناعات التقليدية الأخرى.

مقابل ذلك شهدت الحقبة نفسها نموًا آخر متسمًا بالزخم للصناعات الحديثة الطراز منذ العام 1945. فنرى أنه في فترة الإنتداب الفرنسي لاسيما عام 1930، نشط في مدينة صيدا عدد من الصناعات المحلية فكان فيها 11 معملًا للحلويات، ومعمل لصناعة المكانس، و4 معامل لصناعة علب الكرتون والخشب، ومعملان للأحذية، ومعملان لصناعة ماء زهر الليمون، ومعملان لشباك الصيد، ومعمل لدبق الطيور، و4 معامل لاستخراج زيت الزيتون، ومعملان لصناعة الأجرار والأباريق والدربكات من الفخار، و5 معامل لصناعة الموبيليا والمنجور وكراسي الخشب ودرفات الأبواب والنوافذ، و10 معامل لصناعة السلال من القصب، ومعملان للجلود، ومعمل لصناعة شريط المناخل، ومعمل لصناعة قماش من وبر لخيم البدو، ومعملان لصناعة المخالي من القماش للحيوانات، ومعمل لصناعة النوارج لدرس القمح، ومعمل لصناعة الأقمشة الوطنية وهو متواجد في برجا (ضواحي صيدا)، ومعمل لصناعة الأواني المطبخية من النحاس[73]، ومعملان لصناعة الصابون[74] أحدهما للسيدين مجيد وجورج خوري، والثاني للسيد محمد عربي كالو.

وعلى العموم اتجه الاقتصاد في صيدا من اقتصاد طبيعي قائم على الاكتفاء

الذاتي إلى اقتصاد السوق وإلى الإنتاج الزراعي لغرض السوق، وبان أثر ذلك من خلال زرع المحاصيل التجارية المعدة للتصدير. وقد اهتمت السلطات الفرنسية بجودة المنتجات المصدرة فأصدر رئيس الجمهورية اللبنانية مرسوم رقم 1450 بإنشاء دائرة لمراقبة إصدار المنتجات اللبنانية بناء على قراري المفوض السامي رقم 55 و56 والمرسوم رقم 2458[75]، كما أصدر مرسوم بناء على هذين القرارين للمفوض السامي، المرسوم الذي يحمل الرقم 1495 بإنشاء ماركة تدل على الأصل والمراقبة لإرساليات الثمار التي تصدّر إلى الخارج لاسيما الفاكهة، ومرسوم رقم 1496 بتطبيق بعض الأحكام المتعلقة بتصدير الفواكه، وعُينت الموانئ الآتية لمراقبة الإصدار، واختصت بهذا المرسوم موانئ بيروت وطرابلس وصيدا[76]. كما تم إصدار مرسوم رقم 1629 بإحداث نماذج لبنانية رسمية لأنواع الليمون، ثم إصدار مرسوم آخر يحمل الرقم 2432[77]، ويتحدد بموجب هذا المرسوم النموذج الرسمي المتعارف عليه للتصدير للخارج لأنواع الليمون والحامض والتصريح المسموح بكتابتها على الصناديق المصدرة، ووضع الصناديق أن تكون جديدة الصنع ومحددة بنماذج تعينها الدولة اللبنانية خاصة بالصندوق النصفي أو الكامل ووزن حمولة الصندوق (أي كم كيلو)، وبكيفية تحزيم أو تغليف الثمار بأن تكون كل ثمرة على حدة مغلفة بورق ناعم[78]، ومرسوم رقم 1630 الذي يختص بتنظيم رسم المراقبة عن إصدار الفواكه وإعفاء النخبة الأولى منها، وصدر مرسوم آخر يختص بتنظيم دفع رسم المراقبة يحمل الرقم 2461، ثم صدر المرسوم رقم 2459 بتخفيض قيمة الرسم المفروض على مراقبة الثمار المصدرة للخارج[79]. وكمكافأة أصدر رئيس الجمهورية بناء على قراري المفوض السامي رقم 55 و56 المرسوم رقم 1631 بمنح جائزة تنشيط بعض إرساليات البرتقال والليمون الحامض، ثم عدل هذا المرسوم بمرسوم آخر يحمل الرقم 2460[80]. ومما ساعد على التصدير سهولة المواصلات وتحسن وسائل النقل وسهولة نقل البضائع إما برًا أو عن طريق البحر. إذ اعتنى الفرنسيون ببناء الطرق وتجديد القديم منها من أجل حاجات البلاد الاقتصادية فضلًا عن العوامل الحربية والسياسية الخاصة بهم[81]، فإن نظام الطرق العامة في عهدهم وصل إلى مستوى ممتاز بالمقارنة مع الفترة السابقة ومع البلدان المجاورة[82].

ما لبثت إنكلترا خلال الحرب العالمية الثانية، أن أعلنت إلحاق سوريا ولبنان بمنطقة التجارة البريطانية لمعالجة النقص في مواد الاستهلاك الخاصة بجنودهم، والناشئ عن قلة البواخر وصعوبة النقل البحري بسبب العمليات العسكرية، وظروف الحرب في المنطقة، إثر ذلك نشط مركز التموين الإنكلو أميركي لمنطقة الشرق الأوسط في القاهرة، فحاول الإنكليز زيادة الإنتاج المحلي، وإنشاء نظام اقتصادي موجه من شأنه أن يخفف من حدة الأزمة الاقتصادية في المنطقة كلها.

وكان من نتائج هذه التدابير التي اتخذتها السلطات العسكرية البريطانية لتحسين الحالة الاقتصادية، أنها لم تقتصر على توفير الطعام ومنع تدهور اقتصاد المنطقة وحسب، بل ساعدت على وضع البلاد في حالة ازدهار ورخاء. فقد كان لوجود الجيوش الكبيرة في المنطقة التي تحتاج إلى المؤن والخدمات المختلفة، أثر في النشاط الزراعي والتجاري. كما كان لمشاريع البناء والنقل والمواصلات أثر في تشغيل اليد العاملة محليًا وارتفاع أجورها وهو ما انعكس إيجابًا على الوضع اللبناني وعلى مختلف المناطق. وقد أنشئ خط حديدي يربط بيروت بطرابلس شمالًا وبحيفا جنوبًا مرورًا بصيدا، مما جعل الاتصال بين لبنان وسائر البلدان المجاورة كتركيا ومصر وفلسطين والعراق وسوريا أمرًا ميسورًا. وقد اهتمت السلطات المحلية اهتمامًا خاصًا بالحفاظ على الصحة العامة[83].

- صيدا بعد الاستقلال

منذ عهد الاستقلال اهتمت الدولة اللبنانية بقطاع الزراعة، عن طريق إنشائها فروعًا إقليمية لشتى الوزارات المختلفة وتقديم خدماتها مجانًا للمواطنين، فبات يوجد من أبناء البلاد عشرات الأطباء البيطريين والمهندسين الزراعيين والشركات الزراعية والكونتوارات، كل ذلك ساعد على رفع مستوى الإنتاج الزراعي في جنوب لبنان عامة وفي صيدا خاصة[84].

نتيجة ذلك نجد أن المساحة المزروعة بالحمضيات ما بين نهر الأولي ومجرى نهر سينيق تبلغ 2500 دونم وأهم أنواعها الماوردي والليمون والبلدي والحامض والبوصفير، وأدخلت أنواع جديدة مثل الأبي صرة والكلمنتين والبوملي والغريب فروت وغيرها.

أما الوضع الصناعي في صيدا فقد بلغ أقصى ازدهاره في هذه المرحلة بعيد الاستقلال وحتى أواسط الستينات، على الرغم من أنها ظلت مقتصرة على الحرف البسيطة، وهذا الضعف جعلها غير قادرة على التطور والمنافسة.

وشهدت المدينة قيام بعض المحاولات للنهوض بالوضع الصناعي منها إنشاء شركتي "صفا" (1960)، و"الزعتري" (1962) لتوضيب الحمضيات والفواكه وتبلغ الطاقة الإنتاجية لكل منهما 30,000 طن سنويًا، وتصدّر إلى البلاد العربية وتشغّل عددًا من العمّال الصيداويين[85]. وهناك الصناعة التحويلية وهي بالإجمال ضيقة باستثناء شركتي "أرامكو" و"مدريكو"، فنجد أن شركة "التابلاين" (أرامكو) قد بدأ نشاطها سنة 1950، ويعمل بها 160 موظفًا وعاملًا لبنانيًا وأجنبيًا لضخ النفط. أما شركة مصفاة النفط (مدريكو) فقد باشرت أعمالها سنة 1954 وهي تقوم بتصفية النفط المعد للإستهلاك المحلي وللتصدير عبر مرفأ الزهراني جنوبي صيدا. ومن الصناعات التحويلية أيضًا ماء الزهر الذي تشتهر به المدينة والمستخرج من زهر البوصفير، ويعدّ من أجود أنواع الإنتاج اللبناني وله شهرة قديمة. ما لبث هذا الوضع أن تقهقر في ستينات القرن العشرين إثر أزمة بنك "انترا" ونكسة حرب حزيران

1967، وبقي يعاني حتى اندلاع الحرب الأهلية عام 1975.

أما مرفأ صيدا فإن الوضع فيه قد ازداد سوءًا، ولم يحظ بعناية الدولة، بل شهد تأخرًا في وضعه ومنعت البواخر الكبيرة من تفريغ حمولتها فيه في العهد الإستقلالي، واقتصر عمله فقط على المراكب الصغيرة. بينما حرفة صيد الأسماك والإسفنج تعتاش منها ما يقارب ثلاثمائة عائلة، وتحتل صيدا المرتبة الأولى في إنتاج صيد الأسماك البالغ 420 طنًا في لبنان، إذ تنتج المدينة 17% تقريبًا من مجمل الصيد العام لبلاد. بينما أهم أصناف السمك الذي يُصطاد في بحر صيدا: السلطان ابراهيم، واللقس الرملي والصخري، والمواسطة، والسرغوص، والملّيقة، والجربيدي، والرهبان وغيرها...

من أهم المنتوجات الغذائية للمدينة، صناعة الحلاوة وأهم معاملها في صيدا معامل البساط واليمن وقدّورة والزيباوي وتمتاز بالجودة العالية، وتنتج 2,5 طن يوميًا توزع في صيدا، والفائض يوزع في أقضية الجنوب، وصناعة الأجبان والألبان لكن الإنتاج ضعيف ومحدود جدًا. وهناك معامل الحلويات التي تشتهر بها المدينة لا سيما "السنيورة". أما عن الصناعات الخشبية فتظهر في صناعة المفروشات والأثاث المنزلي "وهو مسجل منها إحدى وعشرين مؤسسة في غرفة التجارة والصناعة بالمدينة"(86). أما صناعة السفن لم يبق منها سوى مؤسستين صغيرتين لآل كالو والعاصي. بينما صناعة الجلود كانت رائجة ومنتشرة من خلال وجود عدد من المدابغ عند نهر الأولي؛ ومع إنشاء جادة رياض الصلح أزيلت المدابغ وعوض على أصحابها، ولم يبق سوى ثلاث تهتم بالجلود استخراجًا وتصنيعًا ودباغة وتسويقًا أشهرها "الشركة اللبنانية الإسبانية".

وحسب لوائح غرفة التجارة في صيدا عام 1975، فإن المؤسسات المصنفة عاملة هي على الشكل التالي: أطباء وعددهم 95، صيدليات عددها 7، مستشفيات عددها 8، مختبرات وعددها 4، مستوصفات عددها 8، سفر وترانزيت وعددها 6، شركات تأمين عددها 8، صيرفة وبنوك عددها 7، استيراد وتصدير عددها 4، إعلام ولوازمه عددها 2، تجارة عامة عددها 8، مواد بناء عددها 9، سيارات ولوازمها عددها 4، تعهدات ومقاولات عددها 7، بلاط ورخام عددها 4، شركات عقارية عددها 6، تجارة أخشاب عددها 2، شركة دهانات عددها 1، أدوات صحية عددها 5، معامل مفروشات عددها 5، معارض مفروشات عددها 7، تجهيزات منزلية عددها 5، تجهيزات مكتبية عددها 2، حدادة وميكانيك عددها 40، صناديق شاحنات عددها 4، تكييف وطاقة عددها 2، عدة صناعية عددها 3، مخازن حديديات عددها 2، محطة محروقات عددها 7، أفران عددها 4، حفر آبار عددها 1، مؤسسة زراعية عددها 3، مواد طبية عددها 1، مطابع مختلفة عددها 4، دور نشر عددها 2، مخازن مكتبات عددها 5، فواخير وبرام عددها 3، مخازن نوفوتيهر عددها 30، تجارة حبوب عددها 3، عمال

وخدم عددها 1، مخازن مجوهرات عددها 8، حفظ فواكه عددها 2، أسطوانات وC.D. عددها 2، مطاعم عددها 4، معامل حلويات عددها 8، معامل جلديات عددها 2، سينما ومسرح عددها 5، معمل راحة عددها 2، معمل ألبسة عددها 3، مكتبة عامة عددها 1، مخازن سجاد عددها 4، مخازن أزهار عددها 3.

- صيدا في القرن الحادي والعشرين

إن فترة النهوض الصناعي التي شهدها لبنان خلال الحرب العالمية الثانية والتي بلغت مساهمتها في الدخل الوطني عام 1948 ما نسبته 14,5 بالمئة، لم ترتفع كثيرًا عام 1974، وقد بلغت 16,7 بالمئة أي خلال ربع قرن لم تتعدل هذه النسبة بأكثر من إثنين بالمئة فقط"، وهكذا نجد أن الدولة الإستقلالية اللبنانية لم تف بتعهداتها التي قالت بها إبان مرحلة الإستقلال والمد الجماهيري الذي رافقها، بل كان النكوص بالشعارات الوطنية أحد أبرز وجوه تلك السياسة الإستقلالية"(87). إذ حددت الحكومة الإستقلالية الأولى أحد أهدافها هو الإعتناء بتشجيع الصناعة الوطنية. لكن ما شهده لبنان طوال تلك الفترة وبشكل خاص مدينة صيدا كان التهميش، وما زاد أمر الاقتصاد الصيداوي سوءًا حين منعت الدولة اللبنانية تفريغ حمولة البواخر التي تزيد قيمة الضريبة عن خمسمائة ليرة على البضائع المستوردة إلى مرفأ صيدا(88)، لذلك نشطت أعمال الخدمات في المدينة، وكان لإهمال مرفأ المدينة وضعف الإنتاج الزراعي والصناعة التي هي في الأصل إما حرفية بسيطة أو تحويلية، أن أدت إلى تعزيز الدور الخدماتي لمدينة صيدا بعد إنشاء عدد من المراكز الخدماتية، كالمدارس والمستشفيات والمراكز الإدارية الحكومية.

وقد ارتبط الوضع الصناعي في صيدا وجوارها بالنمو السكاني المطرد، ومرّ بمراحل عدة؛ المرحلة الأولى التي سبقت عهد الإنتداب، إذ ابتدأ بالمهن الحرفية البسيطة، ثم تطور حتى بلغ أقصى ازدهاره بعد الإستقلال وصولًا حتى الستينات، واستمر هذا القطاع بالمعاناة خلال الحرب الأهلية، ليعود من جديد بعد عودة الإستقرار للبلاد، بعيد اتفاق الطائف، بحيث انتعشت بعض الصناعات المحلية لسدّ حاجات السوق ولو جزئيًا.

كما بدأ في هذه المرحلة ظهور السوق الشعبي شرقي مدينة صيدا القديمة، إذ إن تنوع الإنتاج الزراعي والصناعي والحرفي أوجد فائضًا للتصريف، وشكلت المدينة سوقًا تجاريًا وخدماتيًا مهمًا لسكانها وللمناطق المجاورة لها، ومن أهم القطاعات الإنتاجية فيها كان صيد الأسماك وزراعة الحمضيات(89). وكانت ضمن السوق الشعبي أسواق كل سوق منها يختص بحرفة أو بصناعة أو بنوع معين من التجارة، كأسواق النجارين، والحدادين والنحاسين والقمح والسمك وسوق الحسبة، وقد اشتملت هذه الأسواق على محلات داخلها والسوق التي تحمل اسمًا معينًا تشتمل بالعادة على دكاكين تتعاطى المهنة التي تحمل اسمها.

الملاحظة اللافتة حاليًا، هو نمو مدينة صيدا عمرانيًا وشق الطرقات لاسيما إنشاء

الأوتوستراد الشرقي، واستهلاك مساحات زراعية كبيرة أثناء شقه ومهمة زراعيًا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبعيد إنشاء هذا الخط المروري اجتذب المؤسسات والمحال التجارية والخدماتية، فتم إعمار معظم المساحات الزراعية المتبقية المطلة عليه، وقد أثر ذلك بشكل سلبي على الزراعة الصيداوية إذ شهدت المدينة تقلص المساحات الزراعية، وبالتالي باتت تستورد حاجاتها من الخضار والفاكهة بعد أن كانت تصدّر، وأبرز المناطق التي تستورد منها حاليًا هي منطقة الرميلة شمال صيدا ومن الجنوب اللبناني. إذ لوحظ أن العمران بات يشكل حاليًا ما يقارب 45,6 بالمئة من المساحة الكلية لمدينة صيدا وضواحيها[90].

وتأتي الزراعة في المرتبة الثالثة بعد قطاع الصناعة والبناء وهي تشكل 10% من مجموع الأيدي العاملة في المدينة لعام 2004 مقابل 20% لعام 1987. أما أهم المزروعات فتأتي الحمضيات على رأسها وهي تشغل حوالى 20% من المساحة المزروعة في صيدا، وتستبدل حاليًا بزراعة الموز لسهولة تصريفه، وزراعة البيوت البلاستيكية التي أدخلت إلى صيدا في العام 1990. وأهم مزروعات فيها فتتمثل بالبقل والخضار والبندورة والخيار. أما زراعة الزيتون فتشكل حاليًا 20% من مجموع الأراضي الزراعية في صيدا وضواحيها وبسبب الإعمار فإن مساحتها المزروعة في تقلص مستمر.

الإنتاج الحيواني في صيدا يتألف فقط من الصيد البحري حاليًا. ويوجد في صيدا حوالى 900 صياد يتوزعون على 242 مركبًا وينتجون حوالى 700 طن من السمك سنويًا[91]. أما اللحوم فتسد المدينة حاجتها عن طريق استيراد الحيوانات الحية أو اللحوم المجلدة.

القطاع الصناعي يأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع التجارة والخدمات من حيث عدد الأيدي العاملة، إذ يعمل في قطاع الصناعة ومعه قطاع البناء 15% من مجموع الأيدي العاملة في صيدا[92]، إلا أن هذه النسبة تشهد تراجعًا عمّا كانت عليه في العام 1988 والتي كانت نسبتها آنذاك حوالى 20% من مجموع الأيدي العاملة في المدينة وضواحيها. ومن بين الصناعات التي مازالت مستمرة في صيدا الصناعة الغذائية منها: صناعة الحلويات، وصناعة الطحينة والحلاوة ويصدّر الإنتاج إلى معظم المناطق اللبنانية وإلى الخارج، وصناعة الخبز، والأجبان والألبان. إلى جانب الصناعات المعدنية التي تتألف من تحويل القضبان الحديدية، وتركيب الأشبمانات للسيارات، وصناعة القساطل والخزانات. والصناعة النسيجية التي تتكون من صناعة الألبسة والحياكة، إلى جانب الصناعات الكيماوية التي تتألف من صناعة مساحيق الغسيل والتنظيف والصابون العربي، وصناعة مواد البناء التي تحوي صناعة أحجار الباطون والرخام والموزاييك والقرميد... وتبين بأن مراكز صيانة السيارات تشكل النسبة الكبرى من القطاع الصناعي الحرفي في صيدا وتشكل ما نسبته أكثر من 85% من مراكزها.

كما نجد أن الحرف التي ما زالت قائمة ونشطة في صيدا فهي تخدم بنتاجها الطبقات الشعبية والوسطى أكثر من الطبقات الغنية في المجتمع[93]، ومن أكثر زبائنها المناطق المجاورة لصيدا منها عين الدلب، لبعا، مجدليون، جنسنايا، وادي الليمون، علمان، القناية، جون، عانوت، الزعرورية، فيطرون، زيتا، المية ومية، كفر حتى، وغيرها...

أما الصناعات الحرفية المتواجدة في صيدا حاليًا فهي تشمل: تصليح الأدوات الكهربائية، حلاقة وتزيين نسائي، حدادة وبويا سيارات، حدادة عربية، حدادة إفرنجية، تصليح السيارات، سنكري، صب معادن وخراطة حديد، نجارة عربية، نجارة إفرنجية خياطة البرادي، الفخار، الخياطة والتطريز، صياغة الذهب، السكافة وتصليح الأحذية، المصنوعات الجلدية، رتي الشباك، حياكة القصب[94]. أما قيم الرساميل الموظفة في هذا القطاع في صيدا فنجد بأن 31% منها تصل قيمتها الـ1000 دولار، و30% منها تتراوح قيمتها بين أكثر من 1000 وأقل من 5000 دولار. فنتبين من خلال هذه المبالغ بأن هذه الرساميل البسيطة تبين السبب الذي يجعل هذا القطاع مقصدًا أساسيًا لشرائح المجتمع ذات الإمكانيات المحدودة للعمل فيه.

أما عن الصناعات النسيجية فيوجد معمل ضخم للنسيج في كفرفالوس[95] لكن الإعتداء الإسرائيلي على لبنان عام 2006 ضرب المعمل فأغلق على إثر ذلك. كما يوجد بعض المؤسسات البسيطة التي تتعاطى الخياطة أو صباغ النسيج، إضافة لوجود بعض المشاغل للصوف والتي تسدّ قسمًا من حاجة السوق. بينما الصناعة الخشبية تتكون من: المفروشات والأدوات المنزلية الخشبية، خراطة وحفر خشب، دهان موبيليا، صناعة قوالب خشبية، تقشيش كراسي، صناعة صناديق الخشب، براويز الصور، التنجيد العربي، صناعة المراكب.

وبحسب لوائح غرفة تجارة صيدا لعام 2000 فإن المؤسسات العاملة في المدينة يبلغ عدد كلٍ منها:

أطباء 500، صيدليات 45، مستشفيات 15، مختبرات 12، مستوصفات 20، سفر وترانزيت 25، شركات تأمين 25، صيرفة وبنوك 33، استيراد وتصدير 25، إعلام ولوازمه 6، تجارة عامة 40، مواد بناء 29، سيارات ولوازمها 33، تعهدات ومقاولات 45، بلاط ورخام 14، شركات عقارية 75، تجارة أخشاب 5، شركة دهانات 3، أدوات صحية 15، معامل مفروشات 20، معارض مفروشات 25، تجهيزات منزلية 16، تجهيزات مكتبية 6، حدادة وميكانيك 200، صناديق شاحنات 12، تكييف وطاقة 15، عدة صناعية 16، مخازن حديديات 15، محطة محروقات 22، أفران 14، حفر آبار 3، مؤسسة زراعية 16، مواد طبية 14، مطابع مختلفة 10، دور نشر 4، مخازن مكتبات 9، فواخير وبرام 1، مخازن نوفوتيه 120، تجارة حبوب 5، عمّال وخدم 7، مخازن مجوهرات 26، الكترونيات 6، معمل برادي 1، معمل

كرتون 1، حفظ فواكه 2، أسطوانات و C.D. 6، مطاعم 10، معامل حلويات 20، معامل جلديات 12، صالات أفراح 6، سينما ومسرح 9، معمل راحة 3، معمل ألبسة 8، إذاعات خاصة 5، مكتبة عامة 2، مخازن سجاد 12، مخازن أزهار 15.

واستنادًا إلى شهادات المنشأ الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا ولبنان الجنوبي لعام 2015، فإن أهم المنتجات اللبنانية المصدرة: الأجهزة والمولدات الكهربائية والتي حظيت بالمرتبة الأولى بعدما تخطت نسبتها حوالى 65,51% من مجمل الصادرات، تليها الصادرات الغذائية 19,05% ومن ثم الخضار والفواكه والتي بلغت نسبتها 3,61% من مجمل الصادرات(96).

أما أهم الصادرات من صيدا ومعها الجنوب اللبناني: حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية، منتجات المملكة النباتية، شحوم ودهون وزيوت، منتجات صناعة الأغذية، مشروبات، تبغ، منتجات معدنية: أحجار وكلس، منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها، منتجات الصناعات البلاستيكية، جلود ومصنوعاته: حقائب يدوية وغيرها، ورق ومصنوعاته: كتب ومجلات وغيرها، أقمشة ومواد نسيجية، أحذية، مظلات مطر، زجاج ومصنوعاته، أحجار كريمة وفضيات، معادن عادية ومصنوعاتها، آلات وأجهزة، معدات كهربائية، معدات نقل، أصناف مصنوعة منوعة، أثاث وخلافه. وعلينا أن لا نغفل هنا، أن نسبة من الصادرات هي ذات منشأ لبناني، وبعض هذه الصادرات ذات منشأ أجنبي تجمّع محليًا.

أما أسواق الصادرات الخارجية لصيدا والجنوب اللبناني للفصل الثالث (تموز وآب وأيلول) من العام 2016، فتشمل الدول العربية بنسبة 82,12%، وبعض دول القارة الأوروبية وتبلغ بنسبة 3,9% كإيطاليا وهولندا وقبرص وروسيا وتركيا وفرنسا والبرتغال، وبعض الدول الإفريقية ودول شرق آسيا والبلدان الأخرى بنسبة 9,55%(97)، بلغت قيمتها 32 مليون تقريبًا.

وبحسب لوائح غرفة التجارة والصناعة والزراعة لصيدا ولبنان الجنوبي فإن المجموع العام للصادرات لعام 2016 بلغت 124,449،420 دولارًا أميركيًا، ولعام 2017 وصلت هذه النسبة إلى 159,945،509 دولارات أميركية.

بينما قطاع التجارة والخدمات تظهر قدرته على تأمين فرص العمل لأكثر من 75 بالمئة من سكان مدينة صيدا، وما ذلك إلا لضعف مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي للمدينة، ما دفع بهذا القطاع لأن يحتل مركز الصدارة بين سائر قطاعات الإنتاج، وهكذا نجد أن التجارة والخدمات يستقطبان القسم الأكبر من الأيدي العاملة، ومن أهم أسباب هذا الأمر هو ازدياد أعداد المؤسسات التجارية والخدماتية في صيدا، لأن موقع المدينة الوسطي بين سائر المناطق المجاورة جعلها مقصدًا للرواد للحصول على الخدمات والحاجيات. إذ بلغ عدد المراكز التجارية في

مدينة صيدا وضواحيها حوالى 1336 عام 1990، بينما وصل عدد المراكز التجارية في المدينة عام 2004 حوالى 1200 مركز، ويبدو أن السبب في انخفاض أعداد المراكز التجارية والخدماتية إلى أنه باتت هذه المراكز التجارية حاليًا أكثر تخصصًا ومستقلة عن المراكز الخدماتية، فنجد أن انخفاض عدد المراكز التجارية قابله ارتفاع في عدد المراكز الخدماتية، ومن ناحية ثانية؛ هناك العديد من المساحات أو الأراضي التي كانت مشغولة بعدة مراكز صغيرة المساحة تحولت الآن إلى مراكز كبيرة ومن عدة طبقات خاصة في منطقة السوق الشعبي(98).

كذلك حصل تحول في تخصص هذه المراكز التجارية التي تبيع المواد الغذائية لصالح المراكز التي تبيع الألبسة بسبب انتشار ظاهرة الإستهلاكيات الكبيرة (Super marché) في المدينة. يمكننا أن نسجل هنا برغم تفوق عدد المراكز التي تبيع بالمفرق في صيدا، إلا أن عدد المراكز التي تبيع بالجملة، رغم قلتها، هي إشارة مهمة لأهمية صيدا التجارية بالنسبة للمناطق التي تحيط بها، بحيث أن محلات المفرق فيها ما زالت تعتمد على صيدا لشراء الجملة.

حاليًا يتميز القطاع التجاري بتنوعه وأبرز أقسامه هي: تجارة الألبسة والأقمشة، تجارة المواد الغذائية، تجارة الإكسسوارات والعطورات، تجارة الأدوات المنزلية، الأدوية، قطع الغيار المختلفة، تجارة الأدوات الكهربائية، تجارة لوازم الديكور والتجارة المتنوعة... وتشكل تجارة الألبسة أهم نوع من أنواع المراكز التجارية في صيدا وهي من أكثر المراكز التجارية التي تشهد حركة تجارية وهي في أغلبها من المراكز التي يتعدى عدد روادها في اليوم الـ30 زائرًا، إذ تشكل ظاهرة (Mall) عنصر جذب للشباب والشابات للتسوق.

أما حاليًا فإن أعداد المؤسسات التجارية لصيدا وضواحيها المسجلة في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا ولبنان الجنوبي لعام 2018 فتبلغ 1349 ما بين مؤسسة أو مستشفى أو مكاتب هندسية أو مكاتب استشارات وتجارة وخدمات أو شركة أو مكتبة أو مركز(99)...

من خلال ذلك نتبين بأن الدور الذي تطلع به صيدا حاليًا هو قطاع الخدمات ويندرج ضمنها المشافي والجامعات والإدارات الرسمية والخاصة إلى جانب خدمات النقل، إذ عرفت صيدا تحولات كبيرة عما كان عليه دورها سابقًا. وبرز قطاع الخدمات بقوة بعد العام 1990 مقابل تراجع قطاعي الصناعة والزراعة، فقدْ فقدَ قطاع التجارة أحد أهم مرافقه الاقتصادية المتمثل بالدور الذي كان يقوم به مرفأها قبيل وأثناء الحرب الأهلية (1975-1990) الذي نشط خلال الحرب على إثر إقفال مرفأ بيروت لدواعي أمنية، وهو اليوم لا يقوم سوى بدور ثانوي ينحصر باستيراد الرخام وتصدير الترابة. لكن ذلك لا يعني عدم وجود أهمية للقطاع التجاري في المدينة فهو في نمو مطرد نتيجة نمو قطاع الخدمات، إذ تبين أن قطاع الخدمات يعدّ

من أبرز العناصر التي تدفع بالأشخاص إلى استمالة أسواق المدينة من قبل الرواد لقطاع الخدمات، بسبب سهولة الوصول إلى صيدا برًا، إذ رُبطت المدينة بشبكة طرقات سريعة إبتداءً من العام 1997 بمدن ومناطق الساحل القريب منها، ما ساعد على التنقل السهل إلى صيدا، وأيضًا سهولة الوصول إلى مراكز التسوق في المدينة، لأن السوق المركزي يتواجد على مقربة من المواقف العمومية، وهناك جاذبية القطاع الخدماتي وبخاصة في المجال التعليمي والطبي إلى جانب الخدمات الإدارية والرسمية كون المدينة تشكل مركزًا لمحافظة لبنان الجنوبي.

حاليًا، يبلغ عدد المشافي العاملة في صيدا 8 هي كالتالي: مشفى صيدا الحكومي، مشفى حمود الجامعي، مشفى لبيب أبو ظهر، مشفى الجنوب، مشفى دلاعة، مشفى عسيران، مشفى قصب، مشفى النقيب. وهناك المشفى التركي للحروق لكنه لا يزال مغلقًا بانتظار بدء تشغيله من قبل وزارة الصحة[100]، أما عدد المستوصفات العاملة في صيدا فيبلغ 20 مستوصفًا.

ونجد أن قطاع الزراعة في تراجع مستمر بسبب تقلص المساحات الزراعية نتيجة عملية البناء والإعمار المتزايد منذ العام 1975 خارج المخطط التوجيهي للمدينة. وبدوره هناك تحول سلبي للقطاع الصناعي، إثر توقف العمل في مصاف النفط في منطقة الزهراني جنوبي صيدا، فتكون المدينة قد فقدت أحد أهم الأنشطة التي ساهمت في ازدهارها، والمصفاة تقوم حاليًا بدور ثانوي يتمثل بتخزين المشتقات النفطية لتوزيعها محليًا، كما جاء إقفال معمل النسيج في كفر جرة ليزيد من سوء الوضع الصناعي للمدينة، وإقفال معملي توضيب الفاكهة أيضًا. إلا أن خلاصة هذا الأمر، أن مدينة صيدا أخذت تعرف حركة إعمار ناشطة إضافة إلى حركة اقتصادية مهمة ومميزة وهي في تطور ونمو متزايد تبعًا لحاجة المدينة وحاجات المناطق المجاورة لها كما لها حركة خدماتية ممتازة.

- **الحركة الفكرية والثقافية في صيدا**

كان التعليم الديني التقليدي هو المسيطر في عملية التعليم بالولايات العثمانية، وذلك حسب نظام الملة العثماني، بحيث أوكل أمر التعليم إلى الطوائف المختلفة، مع غياب شبه كامل لدور الدولة، وسمحت بموجب هذا النظام للطوائف غير الإسلامية أن تقيم مؤسساتها التربوية وتديرها بإشراف رؤسائها الروحيين[101]. وكانت أجرة المعلم يدفعها آباء الأطفال أسبوعيًا، وكان الأجر في صيدا في أواخر القرن التاسع عشر، بشليكًا واحدًا أسبوعيًا عن كل تلميذ في الكتاب[102].

على أن إصلاح المكاتب الرشدية من ناحية الإدارة والتعليم كان يقع على عاتق الدولة العثمانية، فقد ورد في الأخبار الرسمية أن مكتب صيدا قد قررت النظارة إصلاحه ليكون في حالة جيدة كما جعلت راتب المعلم الأول فيه 800 قرش في الشهر، والمعلم الثاني 600 قرش كما عينت له ثلاثة معلمين سيارين راتب كل واحد منهم 200 قرش[103].

إن أول نهضة تعليمية وتربوية قد بدأت مع مجيء المصريين إلى هذه البلاد خلال حكمهم الذي استمر عشر سنوات. ثم بدأ انتشار المدارس التبشيرية الأجنبية. وفي سنة 1873 أنشئت المدرسة الرشدية في صيدا، وما لبثت أن أدت دورًا مهمًا في الحياة التربوية في المدينة.

ثم أخذت المدارس الأهلية والمطابع والصحف والمجلات والجمعيات الأدبية تنشأ وتزدهر. كما أُنشئت جمعية مقاصد صيدا عام 1877 ويعود الفضل في إنشائها إلى مدحت باشا والي بلاد الشام حيث "شعر أن مُسلميها فشا بينهم الجهل... فشكل الجمعيات وجمع الإعانات وتأسست في عهده[104]"، وكان من أهم أهدافها: تعليم أبناء الفقراء المسلمين في صيدا، بث الروح القومية العربية، وتثبيت لغة القرآن الكريم أي اللغة العربية ونشر الدين الإسلامي، ولما كان أهداف هذه الجمعية يُعدّ "تقدميا" عند نشأتها، فقد تعرضت للكثير من الضغوط من العهد الحميدي، بالرغم من ذلك استطاعت الثبات مع اضطرارها لتغيير اسمها أكثر من مرة، وظلت تنظم شؤونها وفقًا لاستعداد أعضائها وإمكاناتهم، ووفق متطلبات المدينة وحاجاتها التربوية والاجتماعية. ثم تأسست في صيدا عام 1929 جمعية نشر العلم والفضيلة، وكانت غايتها مساعدة المحتاجين، ونشر العلم عبر المدارس والمكتبات كما أسس أعضاؤها مدرسة ليلية لتعليم الأميين، وغرفة قراءة عامة. وعام 1964 تأسس المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، وكانت غايته جمع شمل مثقفي الجنوب وتوحيد صفوفهم عبر الأندية والروابط، وتعزيز نشاط الجنوبيين الأدبي والفكري والفني، وعام 1970 انتقل المجلس الثقافي إلى العاصمة بيروت[105]. وحاليًا يبلغ عدد المدارس في صيدا 56 مدرسة منها 14 مدرسة حكومية و42 مدرسة خاصة [106].

ومن طليعة المفكرين والأدباء والعلماء الصيداويين الذين تبوأوا مراكز مهمة في الدولة يوسف الأسير (1815- 1889) الذي ولد في صيدا ودرس في الأزهر ثم عين قاضيًا فمفتيًا في عكا ونائبًا عامًا في لبنان في عهد داود باشا، كما شغل مناصب عدة في الدولة. وقد أصدر "ثمرات الفنون" وهي أول جريدة يصدرها مسلم (1875)[107]، إلى جانب إعطائه دروسًا خاصة في الفقه الإسلامي، ودرس على يديه نخبة صالحة من المحامين اللامعين. وقد نبغ نجله حسن الأسير في الطب ونال مقامًا كبيرًا على عهد الإتحاديين لأنه كان من صميمهم[108]. وممن نبغ من أبناء صيدا في فن المسرح وكان أول من أدخل هذا الفن إلى لبنان هو الأديب مارون النقاش[109]، كما نبغ في هذا الفن لاحقًا الشاعر والكاتب المسرحي محمد علي الخطيب ولد عام 1937 وقد أوتي ملكة الفن المسرحي والرسم باكرًا، وقد أنشئ مسرحه الملتزم في صيدا وحاز دبلوم فن الرسم[110].

عام 1921 أرسل الصيداويون على نفقتهم الخاصة أحد شبان المدينة لتكملة

تحصيله العلمي في مصر وهو الشيخ إسماعيل جمعه إلى الأزهر وكان معلمًا في مدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في صيدا[111].

من قوافل طلبة العلم في صيدا تخرج عام 1925 من مدرسة الحقوق العربية الدمشقية ثلاثة من شبان المدينة دفعة واحدة هم: مصطفى الشماع ونسيب شهاب وحسني أبو ظهر[112]. وعام 1930 تخرج دفعة جديدة من أبناء صيدا من معهد حقوق دمشق أيضًا وهم: سعيد عسيران ووديع عسيران وحسيب الأسعد وصلاح الدين الخياط ونور الدين الجوهري[113]. وممن برع في فن النحت الخشبي مصطفى محمود السن الذي ولد سنة 1922 ويهتم بالمنحوتات الخشبية على أسس هندسية ودراسات تاريخية، فأبدع تحفًا خشبية فنية مزخرفة لأهم المعالم الأثرية والدينية في لبنان والوطن العربي، من موجودات متحفه الفني قلعة البحر في صيدا، ومسجد الصخرة في القدس، وجامع السلطان سليم في اسطنبول، وقصر الأمير فخر الدين المعني في صيدا...[114].

ومن رسامي صيدا نقولا إميل فرح، وفؤاد سعيد الزيباوي، وفؤاد إبراهيم جوهر، ومحمود الزيباوي، وسامية عادل عسيران حائزة بكالوريوس في الفنون الجميلة من كلية بيروت الجامعية وماجستير في الفنون من إيطاليا ودورة دراسية في الحفر، وقد أقامت عدة معارض في الجامعة الأميركية في بيروت والعالم منها في فلورنسا بإيطاليا وفي كاليري أبياتشي طوكيو، وفي صيدا في ثانوية رفيق الحريري سنة 1995[115]، ولولو بعاصيري نالت جائزة الشيخ زايد للإبداع الفني من كلية بيروت الجامعية حيث أنهت بكالوريوس فنون جميلة وشاركت في عدة معارض كما نالت دبلوم اختصاص فنون أكاديمية بإيطاليا.

وأجمل ما ميز مدينة صيدا إقامة مهرجانات الربيع السياحية منذ العام 1962 وتعدّ هذه المهرجانات أهم ظاهرة فنية موسمية بهمة محافظ الجنوب غالب الترك، إذ استقطبت فناني الجنوب كافة اعتبارًا من 14 أيار، وتضمن البرنامج إقامة حفلات رياضية من الأندية والمدارس كافة، وجرت محاضرات ومباريات ثقافية، كما شهدت المدينة استعراضات فنية وكشفية مختلفة المظاهر وسارت فيها مواكب الزهور. واستمرت هذه المهرجانات عدة سنوات وتميزت بالانضباط واستحسان الجمهور ومثلت بذلك تاريخ صيدا، ومنذ العام 1998 وما تلاها من سنوات برزت نشاطات صيدا تحت شعار صيدا مدينة للحياة، وكانت هذه سلسلة من نشاطات ومهرجانات واحتفالات خلال فصل الصيف[116]، وحاليًا تشهد صيدا مهرجانات فنية خلال فصل الصيف.

- خاتمة

ارتبط وضع صيدا السياسي والاقتصادي بما مرت به خلال تاريخها الطويل، فخلال النصف الأول من القرن العشرين، كان للوضع السياسي العام أثره على وضع المدينة. إذ شكلت المدينة خلال فترة الحكم العثماني نقطة اتصال مهمة مع الداخل

السوري، لاسيما دمشق، إذ عُدّ مرفأً لها، وشهدت المدينة مرحلة نمو وازدهار اقتصادي، وحركة تجارة دولية نشطة. وما ساعد على هذا الازدهار قرب المدينة من محيطها وقضائها، إذ بات أهله يفضلها على بيروت نظرًا لرخص أسعاها مقارنة بالعاصمة.

تأثر وضع المدينة بالحرب العالمية الأولى، لكن ذلك لم يشكل عائقًا كبيرًا، إذ كان لعودة بعض المهاجرين من أبناء المدينة حاملين معهم رؤوس أموالهم، وتجديد عدد من معامل والصناعات الحرفية، كما اعتماد صيدا على تصريف منتجاتها ليس فقط على الخارج بل في الأسواق القريبة والمجاورة، أن ساهم في التقليل من ركود الوضع الاقتصادي نتيجة الحرب العالمية.

بعد خضوع صيدا للانتداب الفرنسي، وإعلان ضمها إلى دولة لبنان الكبير، عملت سلطات الانتداب على فرض أنواع خاصة من النشاط التجاري لا سيما الحرير الذي برعت المدينة في إنتاجه. لكن ضعف أسواقه ومنافسته بالحرير الصناعي الصيني أدى إلى تحول المزارعين عن إنتاجه إلى مزروعات أو صناعات أخرى.

في العهد الاستقلالي شهدت المدينة ازدهارًا ملحوظًا في اقتصادها نتيجة تشجيع السياسة الخارجية للصناعات المحلية، لكن هذا الأمر لم يطل كثيرًا، ولم تعمل الدولة بجهد لتطوير القطاع الصناعي في صيدا، بل على العكس، إذ نجد أن بعض القرارات التي منعت استقبال البواخر الكبيرة من الرسو وتفريغ بضائعها في مرفأ المدينة. ومع أن هذه المرحلة شهدت قيام بعض المحاولات الحثيثة لإقامة صناعة في صيدا كإنشاء معملي توضيب الفاكهة والصناعة التحويلية بسبب وجود مصفاة النفط في الزهراني، وصناعة الصابون وماء الزهر وغيرها، إلا أن وجود بعض النكسات السياسية منها حرب حزيران عام 1967، وتدهور الوضع السياسي في البلاد عام 1975 أدى إلى تراجع الوضع الإقتصادي في صيدا.

مع توقيع اتفاق الطائف وعودة الهدوء للبلاد، عادت الصناعة في صيدا لتنشط من جديد وهي صناعات تحويلية وغذائية بالإجمال وبعض الصناعات الحرفية، لكن تهميش المدينة من الخطط التي تساعدها على النهوض باقتصادها أدى إلى بقاء الصناعات ضعيفة. وازدادت أهمية صيدا خدماتيًا نظرًا لاستمالة المدينة لمحبى قطاع الخدمات، بسبب سهولة الوصول للمدينة برًا، وربط المدينة بشبكة مواصلات برية مهمة. وسهولة الوصول لأسواق المدينة، وأهمية قطاعي التعليم والإستشفاء في المدينة.

***

- الهوامش

---

* **دكتورة في قسم التاريخ - الجامعة اللبنانية**

(1) عبد العزيز سالم: دراسة في تاريخ مدينة صيدا في العصر الإسلامي، 1970، ص12.

(2) منير الخوري: صيدا عبر حقب التاريخ من 2800 ق.م. إلى 1966م، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1966، ص 18.

(3) أحمد عارف الزين: تاريخ صيدا، مطبعة العرفان صيدا، 1331، ص 35.

(4) رفيق التميمي، ومحمد بهجت: ولاية بيروت (1) القسم الجنوبي، مطبعة الإقبال، بيروت 1335 هـ، نسخة مصورة عن الأصل، دار لحد خاطر، بيروت 1979، ص 157.

5 précis historique, premier volume, imprimer catholique, Beyrouth, 1921,P 254. Henri Lammens: La Syrie

(6) أحمد عارف الزين: تاريخ صيدا، مطبعة العرفان، صيدا، سنة 1913، ص61، وص 64، وص 106.

7 Paul Masson: Histoire du Commerce Français Dans Le Levant Au XVIIIe Siècle, Paris, Librairie Hachette, 1911, P. 517.

(8) أحمد عارف الزين، تاريخ صيداء، م. س.، ص 65، وص 75.

(9) أنطوان عبد النور: تجارة صيدا مع الغرب من منتصف القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر، منشورات الجامعة البنانية، بيروت، 1987، ص 9، وص 16.

10 Paul Masson: Histoire du Commerce Français Dans Le Levant Au XVIIIe Siècle, Op Cit, PP. 255. 515.

(11) فولني: ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام، نقلها إلى العربية أدوار البستاني، الجزء الأول، منشورات وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، ط.1، بيروت، 1949، ص 199، وناصر خسرو علوى: سفر نامه، ترجمة د. يحي الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط.2، القاهرة، 1993، ص 62.

(12) أنطوان عبد النور: م. س.، ص57، وص61.

(13) م. ن.، ص 13، وص 17، وص37، وزين نور الدين زين: نشوء القومية العربية، دار النهار للنشر، ط.3، بيروت 1979، ص 83.

(14) أحمد عارف الزين: تاريخ صيدا، م. س.، ص 76

(15) الخوري: صيدا عبر حقب التاريخ، م. س.، ص 302

16 Volney: Voyage En Syrie Et En Egypte pendant les années 1783,84 et 85, A Paris chez Courier, Imprimer-Librairie 1807, P196.

(17) أنطون كتافاكو قنصل النمسا في عكا وصيدا بين عامي 1831-1841: فتوحات ابراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، عربها وعلق عليها الخوري بولس قرألي، مطبعة القديس بولس في حريصا، 1937، الوثيقة رقم 19 تاريخ أول تموز 1833، ص 38.

18() م. س.، الوثيقة رقم 20 تاريخ 14 كانون الأول 1833، ص38، وص 39.

(19) جون كارن: رحلة في لبنان في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، اختار فصولها وعربها رئيف خوري، منشورات دار المكشوف، ط.2، بيروت 1948، 210.

(20) أنطوان كتافاكو: فتوحات ابراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، م. ن.، وثيقة رقم 34 تاريخ 7 كانون الثاني 1837، ص 54، ورفيق التميمي ومحمد بهجت: ولاية بيروت، الجزء الأول مطبعة الإقبال، بيروت 1335 هـ نسخة مصورة عن الأصل، دار لحد خاطر، بيروت 1979، ص 158.

(21) أنطوان كتافاكو: م. ن.، وثيقة رقم 35 تاريخ 9 كانون الثاني 1837، ص 55.

(22) فيليب حتي: تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية حتى عصرنا الحاضر، ترجمة أنيس فريحة، مراجعة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، ط. 2، 1972، ص 513.

(23) أنطوان كتافاكو: فتوحات ابراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، م. ن.، وثيقة رقم 36 تاريخ 10 كانون الثاني 1837، ص 56.

(24) م. س.، وثيقة رقم 38 تاريخ 4 تشرين الثاني 1837، ص 58.

(25) م. ن.، وثيقة رقم 43 تاريخ 13 شباط 1839، ص64.

26 Paul Masson: Histoire du commerce français dans le levant au XVIIIe siècle, Paris. Librérie Hachette, 1911, P515.

(27) أنطون كتافاكو: فتوحات ابراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، م. س.، الوثيقة رقم 45 تاريخ 5 آذار 1839، ص 71.

(28) يوسف حجازي: العمران والاقتصاد والمشاكل المدنية في المدن الساحلية المتوسطية الصغيرة نموذج مدينة صيدا اللبنانية، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، إشراف الدكتورة جوسلين جيرار، جامعة القديس يوسف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- قسم الجغرافيا، ص 140

(29) طلال المجذوب: تاريخ صيدا الإجتماعي 1840 - 1914، منشورات المكتبة العصرية صيدا - بيروت، 1983، ص 214.

(30) جون كارن: رحلة في لبنان في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، م. س.، ص 201.

(31) تقويم البشير لسنة 1886، ص 56.

(32) غسان منير سنو: مدينة صيدا 1818- 1860 دراسة في العمران الحضري من خلال وثائق محكمتها الشرعية، الدار العربية للعلوم، ط.1، 1988، ص 36، وص 438، وص 440، وص 441.

(33) م. ن.، ص 140، وص 141.

(34) ورفيق التميمي ومحمد بهجت: ولاية بيروت، م. س.، ص 161.

(35) طلال المجذوب: تاريخ صيدا الإجتماعي 1840 - 1914، م. س.، ص23، وص24.

(36) زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، م. س.، ص 83، ورفيق التميمي ومحمد بهجت: ولاية بيروت، م. س.، ص 158.

(37) جورج حكيم: "الصناعة"، في: سعيد حماده: النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، طبع في المطبعة الأميركانية في بيروت، 1936، ص 142.

38 Paul Huvelin: "Que Vaut La Syrie?" Compte Rendu de la Mission Française En Syrie (Mai-Septembre 1919), P 18

(39) رفيق التميمي ومحمد بهجت: ولاية بيروت، م. س.، ص 161.

(40) توما كيال: الحركة التجارية في مدينة صيداء، المشرق، العدد 7، 1 نيسان، 1905، ص 227.

(41) توما كيال، أهمية التجارة في مدينة صيدا، المشرق، ع 4، 15 شباط 1906 ص 158.

(42) طلال المجذوب: تاريخ صيدا الاجتماعي 1840 - 1914، م. س.، ص 220، وص 225.

(43) توما كيال: تجارة صيدا وزراعتها وصناعتها، المشرق، ع 3، 1 آذار، 1908، ص 174.

(44)المجذوب: تاريخ صيدا..، م. س.، ص 228، وص 229

(45) م. ن.، ص 236.

(46) كيال: تجارة صيدا، م. س.، ص 179.

47 Paul Huvelin: Op Cit, P18.

(48) المجذوب: تاريخ صيدا...، م. س.، ص 112

(49) رفيق التميمي ومحمد بهجت: ولاية بيروت، م. س.، ص 162.

(50) جورج حكيم: "الصناعة"، في: سعيد حماده: النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، م. س.، ص 180.

(51) Ibid, P31، وطلال المجذوب: صيدا البحر والنهر والسهل، الشؤون الإقتصادية، ع 62، تشرين الثاني 2005، ص27.

(52) رفيق التميمي ومحمد بهجت: ولاية بيروت، م. س.، ص 161.

(53) طلال المجذوب: صيدا البحر والنهر والسهل، الشؤون الاقتصادية، تصدر عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا ولبنان الجنوبي، ع 62، تشرين الثاني، 2005، ص 26.

(54) محمد مراد: العلاقات اللبنانية - السورية، دار الرشيد للعلوم، ط.1، بيروت، 1993، ص 104.

(55) المجذوب: تاريخ صيدا...، م. س.، ص199 ، وص 205

(56) كيال: تجارة صيدا، م. س.، ص 175، ومراد: العلاقات اللبنانية - السورية، م. س.، ص 106، والزين: تاريخ صيدا، م. س.، ص 127.

(57) المجذوب: تاريخ صيدا...، م. س.، ص 206

(58) وجيه كوثراني: بلاد الشام السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين قراءة في الوثائق، معهد الإنماء العربي، ط.2، بيروت، ص 65.

(59) حكيم: "الصناعة"، في: سعيد حماده: النظام الإقتصادي في سوريا ولبنان، م. س.، ص 142

(60) المجذوب: تاريخ صيدا...، م. س.، ص 199

(61) حكيم: الصناعة، في سعيد حماده: النظام الإقتصادي في سوريا ولبنان، م. س.، ص 124.

(62) مراد: العلاقات البنانية - السورية، م. س.، ص 57، وص 58.

(63) مؤسسة المحفوظات الوطنية.

(64) النشرة الرسمية للأعمال الإدارية في المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان، السنة الثانية، ع 7، 17 شباط 1922، ص 47.

(65) مجموعة قوانين ومراسيم حكومة الجمهورية اللبنانية سنة 1933، بيروت، ص 18، وص 19.

(66) مجموعة قوانين ومراسيم حكومة الجمهورية اللبنانية سنة 1926، بيروت، ص 320، وص 323.

(67) مجموعة قوانين ومراسيم حكومة الجمهورية اللبنانية سنة 1929-1930، بيروت، ص 973، وص 974، وص 975.

(68) مجموعة قوانين ومراسيم حكومة الجمهورية اللبنانية سنة 1935، بيروت، ص 349.

(69) مراد: العلاقات البنانية - السورية، م. س.، ص 80

(70)حكيم: "الصناعة"، في: سعيد حماده: النظام الإقتصادي في سوريا ولبنان، م. س.، ص 143.

(71) مجموعة قوانين ومراسيم حكومة الجمهورية اللبنانية سنة 1933، م. ن.، ص 590.

(72) ستيفن هامسلي لونغريغ: تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، 1978، ص343.

(73) النشرة الرسمية للأعمال الإدارية في المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان، السنة التاسعة، ع 6، الصادر بتاريخ 31 آذار، 1930، ص83

(74) الزين: تاريخ صيدا، م. س.، ص 176.

(75) مجموعة قوانين ومراسيم حكومة الجمهورية اللبنانية سنة 1933، م. ن.، ص 538، وص 580.

(76) م. ن.، ص 540 - 545.

(77) م. ن.، ص 546، وص 566.

(78) م. ن.، ص 574.

(79) م. ن.، ص 560، وص 583، وص587.

(80) م. ن.، ص 563، ص585.

(81) لادوارد ف. نيكولي: المواصلات، في: سعيد حماده: النظام الإقتصادي في سوريا ولبنان، م. س.، ص 193.

(82) ستيفن هامسلي لونغريغ: تاريخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب، م. س.، ص 348.

(83) فيليب حتي: تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية حتى عصرنا الحاضر، ترجمة أنيس فريحة، مراجعة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، ط. 2، 1972، ص 602.

(84) هلال الناتوت" ثقافة قرن صيدا 2000، الدار الجامعية، بيروت 2001، ص43.

(85) م. ن.، ص 46، وص 47، ومنير الخوري: صيدا عبر حقب التاريخ، م. س.، ص 355.

(86) جمعية تجار صيدا، صيدا 1981، ص 46.

(87) مسعود ضاهر لبنان الإستقلال، الميثاق والصيغة، معهد الإنماء العربي، ط.1، بيروت، 1977، ص36.

(88) هلال الناتوت" ثقافة قرن صيدا 2000، م. س.، ص 56

(89)حجازي: العمران والاقتصاد والمشاكل...، م. س.، ص141

(90)حجازي: العمران والاقتصاد والمشاكل...، م. س.، ص 130

(91) م. ن.، ص 173.

(92) م. ن.، ص 166، وص 168.

(93) مها الكيال: موروثات حرفية، دراسة مونوغرافية إحصائية للحرف التقليدية في صيدا والجوار، مجموعة المعرض للطباعة، طرابلس 2003، ص82، وص 83.

(94) م. ن.، ص 85، وص 86.

(95) الناتوت: ثقافة قرن صيدا 2000، م.س.، ص47

(96) الشؤون الاقتصادية، تصدر عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا ولبنان الجنوبي، ع 96، شباط، 2015، ص 70، وص 71.

(97) الشؤون الإقتصادية، تصدر عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا ولبنان الجنوبي، ع 108، كانون الثاني، 2017، ص 58، وص 60، وص 61.

(98) حجازي: العمران والاقتصاد...، م. س.، ص 161، وص 162.

(99) لوائح غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا ولبنان الجنوبي لعام 2018.

(100) تقرير وزارة الصحة في الجنوب لعام 2018.

(101) أحمد سراج الدين: الحركة التربوية وتطورها في سوريا ولبنان خلال القرن التاسع عشر، الأبحاث، مجلد 4، ج 3، أيلول 1951، ص 321.

(102) الاتحاد العثماني، ع 464، في 30 آذار، 1910

(103) الاتحاد العثماني، ع 312، 27 أيلول، 1909

(104) هلال الناتوت: الحركة الثقافية في صيدا 1926 – 1975، أطروحة دكتوراه في اللغة العربية بإشراف الدكتور أحمد أبو حاقة، جامعة بيروت العربية، 1983، ص 53

(105) م. ن.، ص 57، وص 58.

(106) تقرير وزارة التربية في الجنوب لعام 2018.

(107)حتي: تاريخ لبنان...، م. س.، ص 563

(108) العرفان، مجلد 20، الجزء 2، تموز 1930، ص 246

(109)حتي: تاريخ لبنان...، م. س.، ص 569، ومنير الخوري: صيدا عبر حقب التاريخ، م. س.، ص 305.

(110) الناتوت" ثقافة قرن صيدا 2000، م. س.، ص321

(111) العرفان، المجلد 6، الجزء 11 و12، أيلول 1921، ص 598.

(112) العرفان، المجلد الحادي عشر، الجزء الأول، 1925، ص 110.

(113) العرفان: المجلد 20، الجزء 2، تموز 1930، ص 247.

(114) الناتوت: ثقافة قرن صيدا 2000، م. س.، ص321

(115) م. ن.، ص 324.

(116) م. ن.، ص308.